بسم الله الرحمان الرحيم

السّيد Csaba Korosi رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،
السيد Antonio Guterres الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيّدات والسّادة،

أودُّ في البداية أن أُهنّئكم السيّدَ الرئيس ومن خلالكم جمهورية المجر الصديقة على رئاسة الدورة السابعة والسبعين (77) للجمعية العامة للأمم المتّحدة، وأعرب لكم عن دعم تونس لما أعلنتم عنه من توجّهات باعتبار أنّ "التضامن والاستدامة والعلوم" هي فعلا مقوّماتٌ أساسيّة للحلول التي نتطلّع إليها.

فائقُ التقدير أيضا للسيّد "عبد الله شهيد" على حسن إدارته لأشغال الدورة السابقة للجمعية العامة في ظلّ تحديات جسيمة ما تزال تداعياتُها تتفاعل وتُوحي بمزيد من الصعوبات.

والشكرُ موصول للسيّد "أنطونيو غوتيريش" Antonio Guterres على جهوده المستمرة من أجل تعزيزِ دور منظّمتنا وضمانِ استجابةٍ فاعلةٍ لمختلف هذه التحدّيات واحتواءِ تأثيراتها لا سيّما من خلال تنفيذِ "أجندتنا المشتركة".

لقد شكّلت هذه الأجندة بجميع مضامينها بادرةَ أملٍ للمجموعة الدولية، في وقتٍ خيّمت فيه الهواجسُ حول القدرةِ على تجاوز تداعيات جائحة كوفيد-19 بمختلَفِ أبعادها الصحيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والإنسانية عموما.

لقد وجدنا في هذه الأجندة، وفي غيرها من المراجع الأممية التي دعمناها و انخرطنا فيها على غرار اتفاق سنداي و اتفاقية باريس وأجندة التنمية 2030، طريقا نحو الحلول المشتركة في إطار من التضامن والتكافؤ حتى لا يتخلّف أحد عن الركب.

غير أنّه وللأسف نعود اليوم، فيما العديدُ من الشعوب مهدّدة بأن تبقى خلْف الركب، نتيجة اختلال الهيكلية المالية الدولية ومحدودية التضامن الدولي، في ظلّ تفاقُمِ الأخطار والتهديدات من نزاعات وصراعات وأزمات إنسانية، وكوارثَ طبيعية غيرَ مسبوقةٍ نتيجةَ التغيُراتِ المناخيةِ، إلى جانب تدفّقاتٍ رهيبةٍ للهجرة غير النظامية وتفاقُمِ لأعداد اللاجئين، ناهيْكَ عن ملايين البشر الذين تهدّدُهم المجاعةُ وسوءُ التغذيةِ والفقرِ المدقَعِ.

وفي الوقت الذي كنّا نحاول فيه تجاوز تداعيات كوفيد-19 وما خلّفته من آثار مدمّرة يبدو أنها ستمتد لسنوات، جاءت الأزمة الروسية الأوكرانية لتعيدنا إلى مربّع عدم اليقين. فالعالم اليوم يواجه أزمة غذائية وطاقية حادة نتيجةَ تعطّل سلاسل الإنتاج ومسارات الإمدادات ونقصٍ في المواد الأساسية وغلاءٍ غيرَ مسبوق في أسعار المواد الغذائية وتدهور للقدرة الشرائية وارتفاع في نسب التضخم والديون وخدمة الدين.

إنّنا اليوم بالفعل أمام لحظة فاصلة في تاريخنا ومصيرنا المشترك، تستدعي منّا حلولا جذرية وتحويلية، تمكّن شعوبنا من تجاوز هذه الأوضاع وتعزّز قدرتها على الصمود وبناء الاستدامة التي نرجوها.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

إنّ شعوبنا تتطلع اليوم إلى هذه الدورة وتتساءل عمّا إذا كنّا قادرين فعلا كمجموعة دولية على تنفيذ الحلول التحويلية وعمّا إذا كانت لدينا الإرادة السياسية لمعالجة الأزمات العالمية التي ما فتئت تتفاقم وتتراكم.

ففي كل دورة تنضاف قضايا جديدة لأخرى سابقة، فهل كنّا نؤجّل حلولَ اليوم لتصبح مشاكل الغد؟ وهل أنّنا متحملون لمسؤوليتنا إزاء مستقبل الأجيال القادمة؟

إنّ حلولَ اليوم يجب أن تقينا أزمات الغد وهذه الحلول لا يمكن أن تصاغ ضمن سياسات ومقاربات تقليدية.

وفي هذا السياق، تؤكّد تونس مرة أخرى على أنّ المعالجات الظرفية للقضايا لا تحلها جذريا و إنما هي مجرد مسكّنات. فقد برهنت هذه المعالجات على مدى عشرات السنين عدمَ القدرة على تقديم الحلول الجذرية والناجعة لمختلف الأزمات، والحاجة إلى سياسات جديدة قائمة على التضامن والعدالة، وهو ما لمسناه في مقترحات تقرير الأمين العام "برنامجنا المشترك".

لقد أملت علينا تداعيات جائحة كوفيد-19 وتَبِعات الوضع في أوكرانيا، ضرورة مراجعة هذه المقاربات حتى نتمكّن من إنقاذ أهداف التنمية المستدامة 2030 قبل فوات الأوان، كما أشار إلى ذلك السيد الأمين العام.

واسمحوا لي في هذا الإطار أن أؤكد على ما يلي:

أولا- لا يمكن صياغة هذه الحلول خارج إطار العمل متعدد الأطراف والتضامن الإنساني، وبالتعاون والتنسيق مع منظّمة الأمم المتّحدة مع الحفاظ على بقية الأطر والآليات باعتبارها رافدا لهذا التعاون تُعاضده وتتكامل معه ولا تُنافسه وتُضعِف من قدرته على تقديم الحلول.

وهذا ما أكدنا عليه مؤخرا في تونس بمناسبة احتضان بلادنا يومي 27 و28 أوت 2022 للدورة الثامنة لندوة طوكيو الدولية للتنمية في إفريقيا "تيكاد 8، حيث كانت مناسبة لطرح عديد القضايا الموجودة اليوم على جدول أعمالنا في علاقة بكيفية تحقيق التنمية المستدامة وفق مقاربات تتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والأمنية والإنسانية.

ثانيا- ضرورة تبني نهج اقتصادي تتفوّق فيه جودة النموّ الاقتصادي على سرعته، خاصّة من خلال التركيز أكثر على الاستثمار في المعرفة والعلم والابتكار والتكنولوجيات الحديثة.

و إننا نتطلع في تونس إلى قمة الفرنكوفونية التي ستحتضنها جزيرة جربة يومي 19و 20 نوفمبر 2022 حول "التكنولوجيا الرقمية كرافد للتنمية والتضامن" حتى تُعزِّز توصياتُها السبلَ الكفيلة بتحقيق أهدافنا المشتركة في المجال الرقمي والتكنولوجي والتنموي.

ثالثا- من الضروري إحداثُ نقلة نوعية في كيفية إدارة مسألة الديون وفق مقاربات تنموية جديدة وفي كيفية الدعم المالي الذي يوفّره النظام المالي العالمي بعيدا عن الشروط المجحفة أو الإملاءات التي لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الدول وأوضاعها، خاصّة في البلدان النامية والأقلّ نموّا ولا سيما في المنطقة الإفريقية، حيث لم تجد لدى النظام المالي العالمي الدعم المرجو لمعاضدة جهودها في مواجهة التحديات القائمة وسعيها للتعافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وهو ما أكده الأمين العام مؤخرا عندما تحدث عن "نظام مالي عالمي معطّل يخذِل البلدان النامية". وتدعو تونس في هذا الإطار إلى إعادة رسكلة هذه الديون وتحويلها إلى مشاريع استثمارية لإعادة خلق الثروة.

كما تشدد أيضا على أهمية تمكين الشعوب من استرجاع أموالها المنهوبة التي هُرّبت إلى الخارج.

رابعا- يتعين اليوم على المجموعة الدولية أن تُجدد التزامها نحو القارة الإفريقية على أساس التضامن والمساواة والشراكة المتكافئة والاستماع إلى مشاغلها التنموية والأمنية.

خامسا- لا يُمكن معالجة التحدّيات التي يواجهها العالم اليوم دون توطيد مقوّمات الأمن والسلم الدوليين، القائمين على سيادة القانون الدولي والشرعية الدولية. وفي هذا السياق، لا بدّ من العمل على تسوية الصراعات سلميا دون انتقائية ووضع حدّ للنزاعات العبثية والامتناع عن افتعال الأزمات واختلاقها وإيجاد حلول للقضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية من خلال إنهاء الاحتلال و إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

سادسا- علينا أن ندرك أنّ لكلّ دولة بدون استثناء، تحدياتُها ومشاكلُها وخصوصياتُها. ولا يوجد منوال أو نموذج واحد ملائم للجميع.

فلنتّفق، أنّ هناك مبادئ وقيم وقواسم مشتركة تجمعنا ونحن ملزمون جميعا باحترامها، وتبقى تفاصيل الخيارات والتوجهات من الاختصاصات السيادية للدول. فلا توجد ديمقراطية بل توجد ديمقراطيات.

وتمثّل الديمقراطية في تونس خيارا وطنيا لا محيد عنه، نعمل على تعزيزه وصونه من خلال مسار تصحيحي ستستكمل محطاته بتنظيم الانتخابات التشريعية يوم 17 ديسمبر 2022.

إنّ الخيار الديمقراطي في تونس نابع من إرادة الشعب التونسي وهو عازم على إنجاح تجربته الديمقراطية واستكمال مساره السياسي في كنف دولة تحفظ حقوقه الدستورية وحرياته وأمنَه وكرامتَه، العلويةُ فيها للقانون والسيادةُ للشعب.

وقد برهنت تونس في مختلف المحافل الإقليمية والدولية على تمسّكِها بحقوق الإنسان والحريات ومزيدِ دعمها وتطويرها، وساهمت في إثراء المنظومة الأممية في هذا المجال بعدّة مبادرات وإسهامات يُشهدُ لها بالمصداقية والانحياز الدائم والثابت للمبادئ الكونية المشتركة.

السيد الرئيس

حضرات السيّدات والسّادة،

إنّ الرهانات الماثلة اليوم أمامنا لا يمكن أن نَكسِبها إلاّ بإرادةٍ مشتركة حقيقيّة، يتجاوزُ مرحلةَ التشخيص إلى مرحلة الفعل والاستجابة والتحرك من خلال التوظيف الأمثل لإمكانياتِنا وقدراتنا وتفعيل العمل متعدّد الأطراف.

لقد سئِمت شعوبُنا الوعودَ التي لا تتحقق، فلْنكن جميعا عند مستوى هذه اللحظة الفارقة لنعيد بناء الثقة في مؤسساتنا الوطنية والدولية، وحتى نتمكن من التقدّم نحو أهدافنا المشتركة لبناء عالم أفضل لنا وللأجيال القادمة يليقُ بإنسانية الإنسان حيثما كان ويحفظ أمنه وكرامته ويحقّق رفاهه واستدامته.

وشكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.